

الولايات المتحدة الأمريكية: من هم معتقلو غوانتانامو؟ - استمارة حالة 14

المواطن الكندي: عمر خضر

الاسم الكامل: عمر خضر

الجنسية: الكندية

العمر: 19

"يعامل المقاتلون الأعداء بطريقة تتلاءم مع سنهم ووضعهم".

رسالة من نائب مساعد وزير الدفاع بول باتلار إلى منظمة العفو الدولية

يوليو/تموز 2003

وُضع عمر خضر في حجز الولايات المتحدة عندما كان في الخامسة عشرة من العمر. وقالت الولايات المتحدة إن جميع المعتقلين "يعاملون بطريقة تتلاءم مع سنهم ووضعهم". وإذا ما كان هذا صحيحاً، فإن حالة عمر خضر تشير إلى أن "الطريقة الملائمة" تتضمن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، كما تعني الحرمان من أي صورة من صور العدالة.

وربما لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي إحدى الدولتين الوحيدتين اللتين لم تصدقا على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تعترف بأن الأطفال يحتاجون إلى ضمانات وعناية خاصة، فإنها تشعر بالحرية في أن تدوس على الحقوق الإنسانية للأحداث في "حربها على الإرهاب".

وعمر خضر هو واحد من أربعة، وربما تسعة، معتقلين في خليج غوانتانامو كانت أعمارهم تقل عن 18 عاماً في وقت اعتقالهم. ففي أبريل/نيسان 2003، كشفت سلطات الولايات المتحدة عن حقيقة أن ثمة أطفالاً لا يزيد عمر بعضهم عن 13 عاماً يقبعون في السجن. وتنسف التقارير بشأن تعذيب الأحداث ومحاولات الانتحار التي قاموا بها ادعاءات سلطات الولايات المتحدة بأن هؤلاء يتلقون "رعاية عاطفية وبدنية خاصة". فعلى العكس مما تقتضي به المعايير الدولية، عَرَّف البنتاغون المعتقلين الأطفال على أنهم أولئك الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً، عوضاً عن 18 عاماً.

وفي هذا الشأن، صرح المقدم جونسون، أحد الناطقين باسم عسكر الولايات المتحدة، في العام 2003 بأن احتجاز الأطفال سوف يستمر "إلى أن نضمن أنهم لم يعودوا يشكلون تهديداً، وأنه لم يتبق أحكام قانونية في

انتظار أن تطبق عليهم، وأنهم لم يعودوا ذوي قيمة استخبارية لنا".

الاعتقال والإصابة

جرح عمر خضر على أيدي جنود الولايات المتحدة أثناء معركة قرب خوست، بأفغانستان، ونُقل إلى حجز الولايات المتحدة في 27 يوليو/تموز 2002. وأثناء عملية أسره، أُطلقت عليه ثلاثة عيارات نارية وتكاد إحدى عينيه أن لا تُبصر بسبب ما لحق به من إصابات. ويقول عسكري الولايات المتحدة إن عمر خضر قتل جندياً تابعاً للولايات المتحدة هو الرقيب كريستوفر جيه سبير في العملية.

ومع أن عمر خضر أصيب بجرح بليغ، إلا أن استجوابه بدأ حالماً نُقل إلى حجز الولايات المتحدة. وصرح مسؤول في الولايات المتحدة بأن السجناء الذين تم القبض عليهم كانوا شديدي الخوف من الإساءة على أيدي الولايات المتحدة إلى حد أنهم كانوا يقولون ما عندهم دون أن يُدفعوا إلى ذلك. وقال إن السجناء كانوا "يعتقدون أحياناً أننا سنقوم بنزع أكبادهم"، مورداً اسم عمر خضر بصفته مثلاً على سجين "يغرد مثل طائر". ويزعم عمر

خضر:

- أن طلبَ إعطائه علاجاً للألم الناجم عن جروحه رُفض بلا نقاش؛
- أن رأسه كان يُحشر أثناء التحقيقات في كيس بينما كان موظفون تابعون للولايات المتحدة يُدخلون الكلاب إلى غرفته لإخافته؛
- أن الماء البارد كان يُلقى عليه؛
- أن يديه كانتا توثقان بإطار الباب وكان يُجبر على الوقوف في هذا الوضع لساعات؛
- أنه لم يسمح له باستخدام الحمام واضطر إلى التبول في ثيابه.

وفي 30 أغسطس/آب 2002، أرسل مسؤولون كنديون مذكرة دبلوماسية إلى سلطات الولايات المتحدة يطلبون فيها السماح للقنصلية الكندية بزيارة عمر خضر أثناء احتجازه في قاعدة الولايات المتحدة الجوية في باغرام، بأفغانستان. ورفضت الولايات المتحدة الطلب في 9 سبتمبر/أيلول مكتفية بالقول إنها سوف تخطر الحكومة الكندية إذا ما جرى نقل أي مواطنين كنديين إلى خليج غوانتنامو.

خليج غوانتنامو

"حياتك في يدي".

الحقق لعمر خضر في غوانتنامو

نُقل عمر خضر إلى خليج غوانتنامو في أكتوبر/تشرين الأول 2002. ويقول إنه أخضع حالماً وصل لطيف من ضروب التعذيب وسوء المعاملة شملت ما يلي:

- تكبييل يديه وساقيه وربطهما بواسطة سلسلة قصيرة بحلقة معدنية مثبتة بأرض الغرفة وتركه في هذا

الوضع لخمس إلى ست ساعات؛ وبين الحين والآخر كان أحد ضباط الولايات المتحدة يدخل الغرفة للضحك منه؛

- احتجازه في غرف غاية في البرودة ؛
- رفعه عن الأرض بشد عنقه إلى أعلى وهو مكبل، ثم تركه ليسقط على الأرض؛
- قيام الحراس بضربه؛
- الضغط بالأصبع على نقطة توتر في عنقه، ما كان يتسبب له بألم حاد وبعدم القدرة على التنفس.

ويزعم أنه الحراس تركوه، في إحدى المناسبات، مقيداً بسلسلة قصيرة في غرفة للتحقيق حتى بال على نفسه. ثم صب الحراس سائل تنظيف برائحة الصنوبر عليه وراحوا يستعملون جسده كـ"مسحة بشرية" لتنظيف الأرضية. ويقول إنه لم يزود بملابس نظيفة لعدة أيام إثر هذا الإذلال.

واحتجز عمر خضر في المعسكر V التابع لمعتقل خليج غوانتانامو لأكثر من سنة، ولم ينقل إلى المعسكر IV، بحسب محاميه، إلا في الأونة الأخيرة. والمعسكر V هو أسوأ المعسكرات سمعة والتي لا تزال تعمل في غوانتانامو. وهو مصمم على غرار الوحدات ذات الإجراءات الأمنية الفائقة من حيث قسوتها داخل الولايات المتحدة. وهي مخصصة للمعتقلين "ذوي القيمة الكبيرة" أو "غير المتعاونين".

ويصف عمر خضر الفترة التي قضاها في المعسكر V على النحو التالي:

- كانت الأضواء تظل مضاءة لمدة 24 ساعة في اليوم، بينما كان المعتقلون يعاقبون لمحاولتهم حجب الأضواء بملابسهم؛
- كان تكييف الهواء يظل يعمل بدرجات حرارة متدنية للغاية، الأمر الذي أدى، بحسب قوله، إلى تدمير رئتيه؛
- كان بصورة روتينية يوضع في الحبس الإنفرادي لمدد تصل أحياناً إلى شهر كامل؛
- لم يسمح له بممارسة التمارين الرياضية إلا مرة واحدة كل أربعة أو خمسة أيام، وفي 2005، لم يسمح له بالتمارين في ساعات النهار لعدة أشهر.

وبالإضافة إلى الضرب والعزل والتحقيقات المتكررة، كان عمر خضر يتلقى تهديدات بالترحيل إلى أفغانستان أو الأردن أو أماكن أخرى. وفهم من ذلك أن هذه التهديدات تعني نقله إلى أماكن سيتعرض فيها للتعذيب. كما أُبلغ بأن جندياً مصرياً كان معروفاً له فقط باسم الجندي رقم 9 سوف يُرسل إليه كي يغتصبه.

الإضراب عن الطعام

احتجاجاً على الطريقة التي كان يعامل بها وعلى الظروف في غوانتانامو، قرر عمر خضر القيام بإضراب عن الطعام في يوليو/تموز 2005 إلى جانب 200 معتقل آخر. واستمر امتناعه عن تناول الطعام 15 يوماً نُقل أثناءها مرتين إلى مستشفى المعسكر لحقنه بسوائل عن طريق الوريد. وفقد عمر خضر 30 رطلاً (13.5) كيلوغراماً من وزنه أثناء فترة الإضراب. ويقول معتقل آخر، هو عمر ديغاييس، إنه شهد عمر خضر وهو يتقيء دماً. ولم تتوقف الإهانات أثناء فترة الإضراب عن الطعام. وفي إحدى المرات، وعندما كان الحراس ينقلونه إلى

المستشفى، طُلب منه أن يعود سيراً على الأقدام إلى زنزانته. ونظراً لكونه أضعف من أن يقوم بذلك، رفعه الحراس عن وجه الأرض، بحسب ما زُعم، وراحوا يركلون ساقه على نحو متكرر.

وانتهى الإضراب عن الطعام في يوليو/تموز عندما قدمت سلطات الولايات المتحدة، على ما يبدو، عدداً من التنازلات لصالح المعتقلين. واستأنف المعتقلون إضرابهم عن الطعام في أغسطس/آب، بسبب عدم وفاء سلطات المعسكر بوعودها، ومن أجل الرد على الإساءة الوحشية بصورة خاصة. وكان أحد من تعرضوا للضرب المبرح عمر خضر.

"استعد حياة بائسة".

أحد الخققين لعمر خضر في غوانتانامو

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2004، أجرى محامو عمر خضر سلسلة من الاختبارات النفسية له أرسلت إلى محللين نفسيين مستقلين لتقييمها. ورداً على بعض الأسئلة، قال عمر خضر إنه يتعرض لومضات ارتجاجية ولصعوبة في النوم، وإنه كان يسمع أصواتاً في غياب أي أشخاص حوله.

وتولى تقويم الاختبارات الدكتور إيريك دبليو تروين، وهو خبير في الصحة العقلية للأحداث المحتجزين في المرافق الإصلاحية. وقال إن الأعراض التي يمر بها عمر خضر "تتطابق مع تلك التي يظهرها ضحايا التعذيب"، ودعا إلى "الوقف الفوري للإساءات النفسية والبدنية". ولاحظ أن الظروف التي كان عمر خضر محتجزاً فيها تشكل مبعث أذى لليافعين على نحو خاص. وخلص إلى أن عمر خضر يعاني من اضطراب عقلي "بما في ذلك، ودونما حصر، من اختلال انقباضي ناجم عن صدمة نفسية"، مضيفاً أنه معرض "لخطر القيام بالانتحار بمعدل متوسط إلى عالٍ". وجهد محامو الحكومة إلى إلقاء بعض الشكوك حول تشخيص الأطباء بالقول إن هؤلاء قد استندوا في تشخيصهم إلى أدلة منقولة، متناسين أن الحكومة هي نفسها التي حرمتهم من أن يُعرض على أي نوع من أنواع التقويم الطبي المستقل.

دور السلطات الكندية

"لست هنا من أجل مساعدتك. ولست هنا لأفعل أي شيء من أجلك.

أنا هنا للحصول على المعلومات فقط".

محقق كندي لعمر خضر في غوانتانامو

خلافاً لما تشير إليه الأدلة الكاسحة، قبلت الحكومة الكندية وعود وزير الخارجية كولين باول، الذي قال في رسالة بعث بها إلى السلطات الكندية بخصوص عمر خضر إن "جميع المقاتلين الأعداء في غوانتانامو يُعاملون معاملة إنسانية".

وربما يصح القول إن الحكومة الكندية لم تهمل مسؤولياتها تجاه عمر خضر فحسب. فلربما كانت، إضافة إلى ذلك، متواطئة في اعتقاله وإساءة معاملته.

فقد أُخضع عمر خضر للاستجواب عدة مرات من قبل موظفين رسميين كنديين. ووفقاً لأوراق دخلت سجلات إحدى محاكم الولايات المتحدة، زار موظفون رسميون كنديون عمر خضر أربع مرات خلال أربعة أيام، بدءاً من 27 مارس/آذار 2003. وعوضاً عن السؤال عن صحته أو عما إذا كان يرغب في أن يبعث برسائل إلى عائلته، قام زواره الكنديون باستجوابه.

وكان أن رفع محامو عمر خضر الكنديون دعوى قضائية ضد الحكومة الكندية، محاججين بأن السلطات قد انتهكت الدستور الكندي بـ"مشاركتها في المقابلات أو التحقيقات في غياب أي محام، ولعدم السماح [لعمر خضر] بأن يلتقي بممثلين قنصليين للحصول على المشورة، ولعدم السماح له بالتحدث إلى عائلته أو أصدقائه".

وسعت دعوى قضائية أخرى إلى إجبار الحكومة الكندية على الكشف عن جميع ملفاتها المتعلقة بعمر خضر. وحاججت الحكومة بأن القيام بذلك "سوف يلحق الكثير من الضرر بالعلاقات الدولية والدفاع القومي أو الأمن الوطني". وبيّنت مذكرة لوليام هوبر، مساعد مدير العمليات في جهاز الاستخبارات الأمنية الكندية، جرى الكشف عنها نتيجة لهذه الدعوى، المنطق الكامن وراء تخلي الحكومة عن الحقوق الإنسانية لأحد مواطنيها. حيث تقول إن "أية جهود لتقييد أو كبح جماح التحقيق ... من شأنها أن تعرقل قدرة الجهاز على تقديم المشورة للحكومة الكندية".

ومنذ ذلك الوقت، كتبت الحكومة الكندية إلى منظمة العفو الدولية لتقول إنها قد أثارَت مزاعم إساءة معاملة عمر خضر مع حكومة الولايات المتحدة. وقالت إنها منخرطة في "مناقشات دبلوماسية مستمرة" مع الولايات المتحدة بشأن الوضع القانوني، وقد طلبت إجراء تقويم طبي مستقل له.

المسائل القانونية

ترغم حكومة الولايات المتحدة أن عمر خضر "مقاتل تابع للقاعدة" وصنفته على أنه "مقاتل عدو". وعلى الرغم من ذلك، فقد رفضت توجيه تهمة جنائية معترف بها إلى عمر خضر وتقديمه إلى محاكمة وافية الشروط وعادلة.

وعوضاً عن ذلك، أعلنت وزارة دفاع الولايات المتحدة في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 أن عمر خضر سوف يحاكم أمام لجنة عسكرية، مع أنها لن تسعى إلى إصدار حكم بالإعدام في هذه القضية. واللجان العسكرية هي هيئات تنفيذية تملك صلاحية إصدار أحكام قطعية بالإعدام غير قابلة للاستئناف أمام أية محكمة. وهذه اللجان العسكرية باطلة من حيث أساسها، وليست مؤهلة لعقد محاكمات عادلة تتساوق إجراءاتها مع المعايير الدولية المعترف بها.

بادرُوا بالتحرك من أجل

عمر خضر

اكتبوا إلى سلطات الولايات المتحدة:

- لتقولوا إنه يجب الإفراج عن عمر خضر أو تقديمه إلى محاكمة عادلة؛
- لدعوة سلطات الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان إفساح المجال أمام عمر خضر بصورة كافية كي يتصل بعائلته؛
- للدعوة إلى إجراء تحقيق واف ونزيه في مزاعم تعذيب عمر خضر وإساءة معاملته أثناء وجوده في حجز الولايات المتحدة في أفغانستان وخليج غوانتانامو، وإلى تقديم جميع من تتبين مسؤوليتهم عن ذلك إلى العدالة؛
- للدعوة إلى وضع حد لدور اللجان العسكرية وإلى إلغاء الأمر الرئاسي الذي أنشئت بموجبه؛
- لدعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إنشاء لجنة تقصص للتحقيق في جميع جوانب سياسات وممارسات الولايات المتحدة المتعلقة بالاعتقال في سياق "الحرب على الإرهاب"؛
- للدعوة إلى إغلاق مرفق الاعتقال في خليج غوانتانامو، وإلى فتح جميع مرافق الاعتقال ذات الصلة بـ "الحرب على الإرهاب" للتفتيش الخارجي.

اكتبوا إلى السلطات الكندية:

- لدعوتهما إلى فتح تحقيق ومستقل في تورط الحكومة الكندية في اعتقال عمر خضر واستجوابه وتعذيبه؛
- للسعي إلى الحصول على تأكيدات بأنه إما أن يُفراج عن عمر خضر إذا ما أُعيد إلى كندا، أو أن توجه إليه تهمة جنائية معترف بها ويقدم إلى محاكمة عادلة، وبأنه لن يتم استخدام أي أدلة تم انتزاعها تحت التعذيب ضده في أية إجراءات قضائية؛
- للطلب من الحكومة الكندية أن تدعم دعوة منظمة العفو الدولية إلى وضع حد لدور اللجان العسكرية وإغلاق مرفق الاعتقال في خليج غوانتانامو.

اكتبوا إلى:

Alberto Gonzales
Attorney General
US Department of Justice
950 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20530-0001, USA
فاكس: +1 202 307 6777

بريد إلكتروني: AskDOJ@usdoj.gov

Prime Minister Paul Martin
Office of the Prime Minister

80 Wellington Street
Ottawa
K1A 0A2

فاكس: +44 0207 008 2144

بريد إلكتروني: pm@pm.gc.ca

وإذا ما كنتم بصدد القيام بأي تحرك إضافي بشأن هذه القضية، يرجى الاتصال بمكتبكم الوطني لمنظمة العفو

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

www.amnesty.org